



المنصة المدنية للتضامن النقابي والحقوقى

Civil Platform for Trade union and Rights Solidarity

"بيان تضامن مع العاملين والمعلمين وأساتذة الجامعات"

الحقوق لا تُمنح،،

بل تُنتزع بالنضال المشروع ..

انطلاقاً من إيماننا الراسخ بأن الحقوق النقابية والمهنية جزء لا يتجزأ من حقوق الإنسان، وأن الكرامة الإنسانية لا تستقيم في ظل الإفقار والقهر الوظيفي ومصادرة الحق في التنظيم والمطالبة السلمية، فإننا، نحن ائتلاًفأ يضم مكونات نقابية ومهنية ومطلبية وحقوقية ومدنية، نعلن إطلاق منصة دائمة للتضامن مع القضايا النقابية والحقوقية والإنسانية، تعمل على رصد الانتهاكات، وإسناد أصحاب الحقوق، وتنظيم حملات وحلقات تضامن متواصلة دفاعاً عن العاملين والمهنيين وكل الفئات التي تتعرض للظلم والتعسف.

يأتى هذا البيان في ظل الظروف الكارثية التي يعيشها الشعب السوداني نتيجة الحرب المدمرة، وما خلفته من انهيار اقتصادي واسع، وتفشي الفقر، وفقدان مصادر الدخل، وتشريد ملايين المواطنين، الأمر الذي جعل العاملين والعمال والمعلمين وأساتذة الجامعات من أكثر الفئات تضرراً، في وقت كان الواجب يقتضي توفير الحماية الاجتماعية وضمان الحقوق، لا الانتقاص منها.

وفي هذا السياق، نرفض القرار رقم (٢٢) بشأن ما يسمى بـ"المعاش الاختياري"، ونعتبره قراراً جائراً وباطلاً، صادراً عن حكومة أمر واقع تفقر إلى المشروعية، وقد ألحق أضراراً جسيمة بالاستقرار الوظيفي والمعيشي للعاملين. كما نرفض استخدام "المعاش الاختياري" كغطاء لإنهاء الخدمة قسراً، في انتهاك لجوهر هذا النظام القائم على الإرادة الحرة للعامل. ونؤكد أن هذا ليس إصلاحاً إدارياً، بل قرار سياسي يعيد إنتاج سياسات "التسريح للصالح العام" و"التمكين" التي انتهجها نظام الحركة الإسلامية على مدى العقود السابقة، والتي أدت إلى فصل مئات الآلاف من العاملين وموظفي الخدمة العامة، وتفكيك مؤسسات الدولة، وإضعاف الخدمة المدنية، وإحلال الولاء السياسي محل الكفاءة والاستحقاق. إن العودة إلى هذه السياسات، مهما تبدلت مسمياتها، تمثل اعتداءً على حقوق العاملين، وتهدد استقلال الخدمة المدنية، وتقوض مبادئ العدالة وسيادة القانون.

وندين بشدة تعرض عدد من المعلمين لإجراءات شملت الاعتقال والاستدعاء والنقل والفصل والتضييق بسبب مطالبهم المهنية. ومع شجبنا لتلك الإجراءات المجحفة، نؤكد أن الحق في التنظيم النقابي، والتعبير السلمي، والمطالبة بالحقوق، حقوق أصيلة تكفلها مبادئ حقوق الإنسان والمعايير الدولية للعمل، ولا يجوز أن تكون سبباً للعقاب أو الانتقام.



المنصة المدنية للتضامن النقابي والحقوقى

Civil Platform for Trade union and Rights Solidarity

وعليه، فإننا نعلن ما يلي:

- تضامننا الكامل مع العاملين والعمال والمعلمين وأساتذة الجامعات في جميع مطالبهم العادلة والمشروعة.
- رفضنا القاطع للقرار رقم (٢٢) والمطالبة بإلغائه فوراً وإلغاء جميع الآثار المترتبة عليه، وإعادة جميع الحقوق إلى أصحابها، وتعويض كل من تضرر منه تعويضاً عادلاً يتناسب مع حجم الضرر الذي لحق به.
- المطالبة بتحسين الأجور والمرتبات، وربطها بالواقع الاقتصادي وتكاليف المعيشة، بما يكفل حياة كريمة للعاملين.
- وقف جميع الإجراءات التعسفية التي تستهدف أصحاب المطالب المشروعة، بما في ذلك الفصل، والنقل التعسفي، والاستدعاءات، والاعتقالات، وضمان احترام الحريات النقابية.
- حماية استقلال المؤسسات التعليمية والأكاديمية، وصون مكانة المعلم وأستاذ الجامعة باعتبارهما ركيزة أساسية لبناء الدولة واستعادة المجتمع.
- استمرار حملات التضامن مع مختلف القضايا النقابية والمهنية والحقوقية، والعمل على توحيد الجهود للدفاع عن الحقوق والحريات، أينما تعرضت للانتهاك.

إن معركة الدفاع عن حقوق العمال والعاملين ليست معركة فئة بعينها، وإنما هي معركة المجتمع كله من أجل العدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية. ولا يمكن بناء وطن حر ومستقر على حساب تجويع العامل، أو إسكات المعلم، أو تقييد النقابات، أو مصادرة الحقوق.

إذ نوجه النداء إلى جميع النقابات والأجسام المهنية والمطلبية، والقوى المدنية والثورية، ولجان المقاومة، ومنظمات المجتمع المدني، وكافة الديمقراطيين، للعمل المشترك من أجل بناء جبهة نقابية ومدنية موحدة، تستعيد الحركة النقابية المستقلة، وتدافع عن حقوق العاملين، وتقود حراكاً سلمياً واسعاً يعبر عن إرادة الشعب السوداني وتطلعاته في الحرية والسلام والعدالة، ويؤسس لدولة المواطنة والحقوق وسيادة القانون.

المجد لكل من يناضل دفاعاً عن الحقوق

الكرامة للعاملين

الحرية للنقابات المستقلة



صادر عن:

1. الاتحاد النسائي (المملكة المتحدة).
2. تجمع الأجسام المطلوبة - تام.
3. تجمع السودانيين بسويسرا.
4. تجمع تصحيح واستعادة النقابات العمالية.
5. الجبهة الديمقراطية للمحامين.
6. سودانيات من أجل السلام.
7. شبكة التضامن مع الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.
8. تضامن نقابات السودان.
9. لجنة المعلمين السودانيين.
10. مجموعة دعم الثورة - كارديف.
11. مركز آفاق جديدة للدراسات.
12. مركز مناهضة الاستعمار.
13. مبادرة مهندسي السودان بأوروبا.
14. الميثاق الثوري لتأسيس سلطة الشعب.
15. مؤتمر خريجي جامعة الخرطوم.
16. منبر الصحفيين السودانيين بالمملكة المتحدة.
17. النقابة العامة للمصارف.
18. نقابة الأطباء السودانيين بالمملكة المتحدة.
19. نقابة المهندسين السودانيين ببريطانيا.

23 يوليو 2026م